



PROVISIONAL
A/33/PV.60
27 November 1978
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الاثنين ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد لييفانو (كولومبيا)

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها جنوب افريقيا [٣٢] (تابع) :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ؛
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية ؛
- (ج) تقرير الأمين العام عن صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ؛
- (د) مشروع قرار A/33/L.10 .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room A-3550, 866, United Nations Plaza
مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر .

78-72754/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٥٠مواصلة نظر البند ٣٢ من جدول الاعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/33/22 و Add.1 و 2) ؛

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الالعاب الرياضية (A/33/36) ؛

(ج) تقرير الامين العام عن صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا (A/33/313)

السيد مزويل (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : اذا كان هناك بند قد تسيد

مداولات جمعيتنا الموقرة منذ عقود فانه ذلك البند المتعلق بسياسات الفصل العنصرى المتبعة فى جنوب افريقيا . واذا كانت هناك سياسة دولية أدت الى معاناة لا توصف لقطاع من البشر دون ما سبب سوى لون البشرة والرغبة فى استغلاله اقتصاديا ، فانها سياسة الفصل العنصرى ، وليست هناك من حالة مشابهة فى التاريخ الحديث . واذا كانت هناك من سياسة ادت الى تنديد عالمي ، ورغم ذلك لم تتخذ بشأنها الا تدابير قليلة محددة من جانب المجتمع الدولي لا تستصلها ، فانها بالتاكيد هي سياسة الفصل العنصرى .

ورغم التنديد المنهال من المجتمع الدولي على الدولة العنصرية ، ورغم القرارات والمقررات العديدة المتخذة من جانب هذه الجمعية ، فان جنوب افريقيا ، متحدية فى جلاء تام الرغبة الانسانية العارمة ورغبة الامم المتحدة ، قد استمرت فى توسيع نطاق الفصل العنصرى فى هذا البلد التعس . وفى عبارة وجيزة تلك هي الصورة المظلمة التى نشهد لها فى الوقت الذى تقترب فيه من الربع الاخير من السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى فى ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٩ .

ومن هنا نرى أنه ليس هناك ما نستطيع أن نراه فى ميدان استئصال الفصل العنصرى ، وذلك رغم الجهود الكبيرة والدؤوبة التى تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التى تقدرها بوتسوانا تقديرا عظيما .

ان منطقة الجنوب الافريقي وهي المنطقة التي نعيش فيها انما هي منطقة ذات امكانيات كبيرة ثرية بالموارد البشرية والطبيعية العظيمة . انها منطقة يجب ان تنتج الرخاء لشعبها جميعه أيا كان العنصر ، وأيا كان منشؤه ، وأيا كان ايمانه . ورغم ذلك فان هذه المنطقة اليوم قريبة من المنحدر الخطير ، وذلك بسبب عدم الانسانية والضغط والتعصب الذي يمارسه نظام الاقلية البيضاء التي تستبد وتستعبد شعبنا . ان جنوب افريقيا في قلب هذا النظام القهري الذي يساند النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية وتعمل على توسيع نظامها العنصرى حتى الاراضي الدولية لناميبيا التي تحتلها بشكل غير مشروع متحدية بذلك قرارات الامم المتحدة . ان الاستئصال النهائي للفصل العنصرى يستطيع ان يؤدى الى اقرار السلام والحرية والرخاء لمنطقتنا برمتها .

في الوقت الذي نتناقش فيه بشأن هذه المسألة هنا في الجمعية العامة ، فهناك في جنوب افريقيا قهر دون انقطاع لمعارضى الفصل العنصرى ، من الاعتقال الى الحجز ، والسجن دون محاكمة في العديد من الحالات . ان ما تسمى بالمحاكمات التي تجرى للمناضلين ضد الفصل العنصرى الشرير تزيد من يوم لآخر . ان استغلال غير البيض في ميادين عملهم يستمر وهو ايضا . ان عملية الاختطاف لافراد الشعب مستمرة من اماكن مولدهم ، ويهرمون من جنسيتهم ، ويكسبون في البانتوستانات . وقد علمنا ان هناك بانتوستانا اخر - يسمى فندا - سوف يلحق بالترانسكاي وبوفوثاتسوانا . وكما حدث من قبل ، فان على المجتمع الدولي ألا يعترف بهذا الكيان . انه وغيره ما هي الا اشكال محددة للاضطهاد والقهر وهي معروفة تماما وليست في حاجة الى مزيد من التعريف بها .

وكما قرأنا اخيرا في الصحف فان جنوب افريقيا قالت انها سوف تسن قانونا حاسما تجاه التعليم الذى تقدمه للافريقيين ، واذ كانت هذه التقارير الصحفية صحيحة ، فان ذلك سوف يؤدى الى اثاره احتجاجات جديدة ويتسبب في نزوح لاجئين آخرين الى البلدان المجاورة . وهذا دليل واضح على تصاعد عمليات القهر .

وفي مواجهة التصميم المتزايد لشعبي جنوب افريقيا ونامبيا المناضلين في الحصول على الحرية ، فان جنوب افريقيا قد سعت الى ايجاد كباش فداة . ان الهجمات الحالية ضد انفولا وزامبيا وهي معروفة جيدا امثلة على ذلك ويتأيد عسكري واقتصادي من جنوب افريقيا ، فان نظام روديسيا غير الشرعي قد هاجم في العديد من المناسبات بوتسوانا وموزامبيق وزامبيا . وقد شن اخيرا بعض الاعتداءات الغاشمة ضد جمهورية زامبيا . وأود ان اؤكد لشعب زامبيا ، تضامن بوتسوانا في هذه الساعة التي تزداد فيها حاجتها اليها . ولكن كما قلت ، فان كل هذه المواقف تنشأ من استمرار الفصل العنصري ، الذي لا يمكن ان يستمر الا من خلال القمع الصاخ .

ورغم ذلك الموقف القاتم الذي وصفته ، فان جنوب افريقيا تشهد حالة من الغليان . ففسي زبابوي يعمل الشعب الباسل تحت قيادة الجبهة الوطنية على تحرير بلاده تدريجيا . ان مايسمى بالتسوية الداخلية ، تترج نتيجة للضربات التي تسدها اليها قوى التحرر . وفي ناميبيا ، يستمر الشعب الباسل في نضاله بشجاعة تحت قيادة منظمة جنوب غرب افريقيا (سوابو) . وفي جنوب افريقيا ، وعن طريق العنف ضد شعب لاندنبله ولا جريرة ، فان الفصل العنصري ينادى بالعنف المضاد . وهناك ايضا يعارض الشعب المناضل هذه السياسة العنصرية . ويعد سويتو ، كما حدث من قبل ، بعد شارب فيل ، وقبل ذلك بعد العديد من الاعمال الباسلة فان الامور لا يمكن ان تسير على النمط نفسه في جنوب افريقيا . وليس من شأن اي اضطهاد او استبعاد للقادة ، ان يقتل رغبة الشعوب في الحرية . لانه اذا كان الامر كذلك لكانت المقاومة في جنوب افريقيا قد تلاشت من وقت طويل ، ولكنها نمت وازدادت قوة .

ان الدرس هنا واضح ، ويجب على جنوب افريقيا ان تعيه ، وان تحاول الابتعاد عن حافة الهاوية التي تهدد بابتلاع هذا البلد المحبوب . ان الاضطهاد لا يمكنه ان يؤدي الا الى زيادة الوعي الثوري للشعب ، وان يحفز تصميمه وارادته الصلبة . وفي جنوب افريقيا ، نستطيع ان اردتم ان نقول الان ان المقاومة مستمرة ، حيث انه في الوقت الذي يبعد فيه القادة ، وتحظر الحركات ، سوف يظهر قريبا قادة اخرون وحركات اخرى لتواصل الجهاد . وسوف يستمر ذلك الى ان يتخلى هذا البلد عن سياسة الفصل العنصري . ان حكام جنوب افريقيا يجب ان يدركوا هذا الواقع وان يعملوا على انشاء مجتمع يتساوى فيه جميع الافراد في جنوب افريقيا .

ولكن ليس هناك ما يدعو الى جو من التفاؤل الكاذب . ان البعض يرى ان بعض التغييرات المظهرية التي تدخلها جنوب افريقيا بين حين وآخر لتضحك بها على المجتمع الدولي هي من التغييرات الموضوعية . ولكن لماذا التذرع بالاوهام الكاذبة ، بينما تقول جنوب افريقيا نفسها دائما انه ليس لديها اية نية للتخلي عن سياسة الفصل العنصرى بمحض ارادتها ؟ بل وقد هددت بان تبقى وحدها في العالم اذا كان ذلك ضروريا للدفاع عن هذا النظام الظالم .

ان ما يجب الان هو ان يهب المجتمع الدولي بشدة للقضاء على الفصل العنصرى وعلى اولئك الذين يمسكون بزمام السلطة في جنوب افريقيا ، ان يستخدموا ما في ايديهم من سلطة يعملوا على اقتناع هذا البلد بالتخلي عن سعيه الجنوني في هذا الاتجاه ليس فقط في جنوب افريقيا بل في منطقتنا ككل . ان حلفاء جنوب افريقيا يجب الا يسمحوا لمصالحهم المادية الضيقة الافق ان تعميهم عن ان مصالحها الحقيقية تكمن في تحرير جنوب افريقيا من سياسة الفصل العنصرى ، حيث يستطيع كل افراد الشعب ان يدبروا اعمال بلادهم بصفة جماعية وان يستفيدوا من ثرواته الوفيرة .

ان الاضطهاد في جنوب افريقيا قد طرد من ديارهم الاف والاف من المواطنين من كافة الاعمار ، فهم يعيشون الان في المنفى ، واننا في بوتسوانا قد اخترنا هذا الموقف الخطير لان بلادنا وبلدان جيراننا الافارقة هي المأوى الاول الذى يلجأ اليه الاهالى من جنوب افريقيا وخاصة الاتيين منهم من ناميبيا وزمبابوى . ان واجبتنا والتزامنا هما ان نساعد ونساعد اشقاؤنا ، وهو ما سوف نستمر في القيام به بقدر الاستطاعة . ولكن ما نطلبه من المجتمع الدولي هو ان تساعدنا حتى نتمكن من الوفاء بطريقة كاملة باحتياجات هذا الشعب المضطهد . ليس هناك بلد من بلادنا يستطيع ان يواجه دون مساعدة هذا العبء الثقيل .

ولهذا ، فانه من دواعي الرضا ان نرى المجتمع الدولي قد حاول مساعدة هذه الشعوب بصور عديدة . وعلى سبيل المثال ، نقدر منح المجتمع الدولي حركات التحرير مساعدات مباشرة ، وقدم المنح الدراسية والزمالات في بعض المؤسسات التعليمية ووفر المأوى والمساهمات المالية . وفي هذا الصدد ، فان بوتسوانا تحيي الامين العام للأمم المتحدة ، والمفوض السامي للاجئين ، للجهود التي بذلها في هذا الصدد . ولكن رغم ذلك ، فلا تزال هناك امور يتعين القيام بها في هذا المجال لانه كلما تصاعد الاضطهاد ، ازداد عدد اللاجئين الذين يتدفقون من البلدان المجاورة .

ولذلك نستطيع ان نقول ان مشكلة اللاجئين مشكلة دائمة ، لانه حيث يكون هناك اضطهاد فسوف يكون هناك المزيد من اللاجئين . وعلى هذا ، فمن الضروري ايجاد حلول دائمة لهذه المشكلة . ان الحل الدائم ليس هو مساعدة اللاجئين او البلدان التي يلجأون اليها بقدر ما يتمثل في استئصال الظروف التي تخلق وجود هؤلاء اللاجئين ، اي استئصال الفصل العنصرى ، ولذلك يجب ان نساند ونتكاتف مع اولئك الذين يناضلون من اجل تحرير شعوبهم . وذلك خير ثناء نستطيع ان نقدمه لشعب جنوب افريقيا ، سوا أولئك الذين سقطوا فى سبيل الحرية ، وأولئك الاحياء الذين مازالوا يواصلون النضال .

وفي الختام أود ان احيي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التى تحت الادارة الحكيمة للسفير هاريمان ، من نيجيريا ، قد قامت بعمل جدير بالاعجاب ، متوخية المصالح الحقيقية لشعب جنوب افريقيا . ان هذه الجهود الكبيرة واردة فى تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الى الجمعية العامة الوارد فى الوثيقة A/33/22 . كما اود ان اؤكد من جديد تضامنا مع شعب جنوب افريقيا فى سعيه من اجل الحرية والعدل وكرامة الانسان .

السيد ستيفانيدس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : تجتمع الجمعية العامة مرة أخرى لبحث ممارسات جنوب افريقيا البغيضة للفصل العنصرى التي وصفت بحق بأنها تمثل جريمة دولية ضد البشرية واهانة لحضارتنا .

وأمامنا التقرير السنوى للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وتقرير اللجنة المعنية بفرض عقوبات بترولية ضد جنوب افريقيا وتقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية ، فضلا عن تقرير الامين العام عن صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا . ولقد بحثنا بعناية التقارير الآتفة الذكر ، ويسعدني أن أقول أن حكومة بلادي توافق تماما على التوصيات والمقترحات التي تقدمت بها تلك اللجان . وأود في هذه المناسبة ان أشيد برؤساء وأعضاء تلك اللجان ، لتقاريرهم واسهامهم في النضال من أجل القضاء على الفصل العنصرى .

وكما أعلننا في بيانات سابقة ، فان قبرص منذ استقلالها لا تقيم علاقات من اى نوع مع نظام بريتوريا العنصرى ، وفضلا عن ذلك فلقد حاولنا ، وسنواصل عمل ذلك في المستقبل رغم الصعوبات التي نواجهها حاليا نتيجة للكارثة التي اصابتنا بسبب العدوان والتدمير والاحتلال العسكـرى المستمر لجزء كبير من ترابنا ، أن نقدم اسهاما متواضعا الى الصندوق الاستئماني لجنوب افريقيا والى صناديق الامم المتحدة الاخرى الخاصة بالجنوب الافريقي .

ان سياسة قبرص المستمرة والقائمة على اساس المبادئ والمثاليات ، كانت دائما تأخذ في الاعتبار كل ما هو منصوص عليه في الميثاق وخاصة ما هو وارد تحت الفصل السابع بشأن الاستئصال السريع لشرور الفصل العنصرى . ومع ذلك وبعد سنوات طوال ، لماذا نجد أن نظام بريتوريا العنصرى يجد من الممكن بالنسبة له أن يواصل مثل هذه الممارسات العنصرية ويكرسها ويمسـد عدوانه على الجيران من الدول الافريقية ؟ انني ارى ان ذلك يرجع الى الافتقار الى مزيد من العمل الجاد من جانب مجلس الأمن ، من خلال فرض عقوبات الزامية ضد جنوب افريقيا ، وجعل هذه العقوبات شاملة لأن جنوب افريقيا لا تزال تصعد من ممارساتها الشريرة ضد الاغلبية العظمى الافريقية من شعب آزانيا وايضا ضد شعوب دول المواجهة .

لقد آن الآوان لمجلس الأمن لكي يرتفع الى مستوى مسؤوليته الاساسية بموجب الميثاق ، ولكي يعترف بشكل واضح بمسؤوليته الخاصة تجاه الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، بل تجاه جميع

شعوب العالم التي تعاني من القمع والتمييز العنصرى والاحتلال الاجنبى أو السيطرة الاجنبية . ونحن شعب قبرص ، في ضوء تجربتنا المريرة الناجمة عن العدوان البغيض والاحتلال العسكـرى المستمر لأربعين في المائة من ترابنا الوطنى ، نستطيع ان نتفهم تمام الفهم ما الذى يعنيه أن ينتزع المرء من بلاده وأن يصبح لاجئا في وطنه وما الذى يعنيه ان يعامل شخص على أسس تمييزية بسبب اصله العرقى او العنصرى .

اننا نعترف بالاخطار الناجمة عن السياسة البغيضة الخاصة بانشاء " البانتوستانات " التي تمثل ممارسة ترمي الى تجزئة الشعب الافريقى الاصلي ، وتكريس السيطرة الاستيطانية الاستعمارية . ان لنا تجاربنا المريرة في مثل هذه السياسة ، مما هو وارد وواضح في انشاء ما يسمى بدولة منفصلة في بلادنا ، فوق الارض المحتلة منها واستيراد عشرات الالوف من المستوطنين الغرباء لاحتلال منازل ومساكن وديار السكان الاصليين المطرودين منها .

نحن نفهم كل ذلك ، ولهذا فاننا نؤمن ايمانا قويا بأن مجلس الامن يجب ان يمضي قدما وبغير تأخير من أجل ان يفرض ، فضلا عن الحظر على تصدير الاسلحة ، عقوبات اقتصادية الزامية ، وخاصة فرض حظر كامل على تصدير البترول ، وكذلك العقوبات الاقتصادية الاخرى ضد نظام بريتوريا . انه من خلال مثل هذه التدابير الشاملة والفعالة وحدها لمجلس الامن ، يمكن لقراراتنا ومقرراتنا ان تترجم الى واقع فعلي ويمكن لنضال شعب آازانيا المقهور ولنضال جميع شعوب العالم المقهورة ان تحقق أهدافها في النهاية .

وبعد سنوات طوال من المناقشة ، هناك اجماع من الجمعية العامة بشأن الحاجة الى القضاء الفورى على شرور الفصل العنصرى . ان عشرات القرارات قد اعتمدت من جانب الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن هذه المواقف وفيه من المواقف التي تعرض للخطر السلم والامن الدوليين . ان هذه القرارات ، بل حتى القرارات الاجماعية التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن ، كما هو الحال بالنسبة الى القرارات التي اعتمدت بشأن بلادى ، لا زالت دون تنفيذ على الاطلاق . فهل يقبل مجلس الامن التعدى ويتصرف بحسب ، قبل ان يفوت الاوان ، من أجل تنفيذ هذه القرارات ؟ أم ان الجمعية العامة ومجلس الامن سيواصلان اتخاذ القرار تلو الاخر دون ان يتخذا اى اجراء آخر وفقا لأحكام الميثاق من اجل تحقيق التنفيذ المناسب لهذه القرارات والمقررات ،

مشجعين بذلك على استمرار بل وتكثيف شرور الفصل العنصرى ، وتزايد أعمال العدوان ؟ ان هذا هو التحدى الذى نواجهه . وانني اغامر فأمل في ان الامم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة سوف يرقيان الى مستوى هذا التحدى .

السيد آب (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : لفترة تقرب من القرن ، ظلت اليابان وبصفة دائمة تدعو الى مبدأ التكافؤ العرقي والعنصرى ، ان دخولنا الى مجتمع الدول الحديثة منذ نحو قرن من الزمان ، جاء في وقت كانت فيه جميع الشعوب في آسيا وافريقيا تخضع لنير التمييز العنصرى . ان مئات الالوف من اليابانيين الذين هاجروا الى قارات أخرى في فترة ما قبل الحرب قد تعرضوا لهذه المعاملة الانسانية في الدول التي هاجروا اليها ، ولسنوات كنا وحدنا تقريباً في النضال من أجل وضع حد لهذا السلوب البغيض . وفي عام ١٩١٩ عند انتهاء الحرب العالمية الاولى ، حاولت اليابان دون نجاح ان تدرج فقرة تعلن المساواة العرقية والعنصرية في عهد عصبة الامم . وهكذا فان معارضتنا للتمييز العنصرى تقوم ليس على فهم ذهني مجرد ، ولكن على أساس حقيقة خبرتنا المريرة التي جعلتنا نشعر بحساسية عميقة ازاء هذه المشكلة . وفضلاً عن ذلك فان هذه التجربة جعلتنا نشعر ببغض شديد وسخط كبير ضد اسلوب الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي .

ولهذا السبب ، فان حكومة بلادي ظلت دائماً تلتزم بموقف يقوم على اساس المعارضة المطلقة لجميع اشكال التمييز العنصرى . ولقد عارضت ولا تزال سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ونحن مقتنعون بأن سياسة الفصل العنصرى لا يمكن احتمالها ، لأنها تطلأ بالاقدام أعد المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، ألا وهو احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ، دون تمييز عنصرى . ان سياسات الفصل العنصرى المستمرة في جنوب افريقيا ، لا بد وأن تدان بقوة ، ولا بد من أن تلغى حكومة جنوب افريقيا مثل هذه السياسات الى الابد .

يقال ان حكومة جنوب افريقيا قد تعهدت مؤخرا باتخاذ بعض تدابير " التحسين " التي غالبا ما يشار اليها على أنها الفصل العنصرى الصغير . ونحن لا نعتقد أن تدابير من هذا النوع يمكن أن تسهم في حل جذرى لمشكلة الفصل العنصرى ، لأن اقتناعنا راسخ بأن هذه المشكلة لا يمكن حلها الا بالاعتراف بحقوق المساواة والحرية لكل الاجناس التي تعيش هناك والسماح لها جميعا بالاشترك في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد على قدم المساواة .

ويدرك وفد بلادى تمام الادراك الشعور السائد انه مع فشل القرارات المستمرة التي اعتمدها الجمعية العامة منذ ١٩٥٢ في احداث أى تغيير كبير في سياسات جنوب افريقيا ، فان اتخاذ تدابير أكثر جذرية لتحقيق القضاء الفورى على الفصل العنصرى هو ما يجب على المجتمع الدولي أن يتخذه الان . وبينما نشارك تماما في هذه المشاعر فاننا لازلنا نحث على عدم اللجوء الى العنف . فمن الحيوى بالنسبة الينا جميعا أن نواصل كل الاساليب الممكنة لممارسة أقصى حد من الضغوط على حكومة جنوب افريقيا بتوحيد جهودنا على الصعيد الحكومى وغير الحكومى ، وبدعوة الحركات التقدمية والمستنيرة في جنوب افريقيا الى اتخاذ تدابير أكثر فاعلية . ان الهدف النهائى لجهود المجتمع الدولي المشتركة يجب أن يكون اقناع حكومة جنوب افريقيا بالتخلي عن الفصل العنصرى بصفة دائمة . وتحقيقا لهذه الغاية فلقد أخذت حكومة بلادى على عاتقها الالتزامات كمضو في المجتمع الدولي ، واتخذت تدابير بالفعل على النحو التالى : ليست لدينا علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ونرفض الاعتراف باستقلال مايسمى بالترانسكاى وبوفناتسوانا ، ولا نصدر أية تأشيرات لسكان جنوب افريقيا لأغراض التبادلات الثقافية أو الأنشطة الرياضية ، ولا نسمح بالاستثمار المباشر في جنوب افريقيا من جانب الرعايا اليابانيين أو الشركات اليابانية . فضلا عن ذلك ، فانني أود أن أشير الى أنه خلال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة أعرب وفد بلادى عن تاييده الكامل لمقرر مجلس الأمن الذى فرض حظرا الزاميا على تقديم الاسلحة وما يتصل بها من مواد لجنوب افريقيا . وفيما يتعلق باليابان فان هذا المقرر أعطى صبغة رسمية لسياستنا تجاه جنوب افريقيا ، والتي كانت بلادى تتبعها طواعية .

لقد أيد شعب اليابان دائما الحركات في جنوب افريقيا التي تناضل من أجل القضاء على الفصل العنصرى . وحكومة بلادى قدمت كل عون انساني تستطيع ان تقدمه للشعوب المقهورة فسي

جنوب افريقيا ، من خلال المساهمات السنوية في الصناديق ذات الصلة في الأمم المتحدة ، وسوف نزيد من هذه المساهمات بقدر الامكان . واليابان احد مقدمي مشروع القرار A/33/L.10 الذي قدمه ممثل النرويج في الجلسة العامة منذ فترة .

لقد حاولت هذه المنظمة العالمية لسنوات طوال أن تجد الأساليب والطرق اللازمة لحل سلسلة من المشاكل في الجنوب الافريقي التي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بموقف وممارسات حكومة جنوب افريقيا . وبالنظر الى حقيقة أن اليابان تعارض بقوة الممارسات الخاصة بالتمييز العنصرى وتعارض الشكل المؤسسي لهذا الاسلوب الذى يمارس حاليا في جنوب افريقيا ، فمن الواضح أن نخلص الى نتيجة مؤداها أنه اذا واصلت حكومة جنوب افريقيا تحدى القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وخاصة قرارات مجلس الأمن التي تسعى الى التسوية السلمية للمشاكل المتشابكة في الجنوب الافريقي فان حكومة اليابان سوف تضطر الى اعادة النظر في سياستها تجاه حكومة جنوب افريقيا .

لقد ظلت اليابان تفي باخلاص وتصميم بالتزاماتها كدولة عضو في هذه المنظمة ، بل انها قد اتخذت طواعية تدابير لجعل علاقاتنا مع حكومة جنوب افريقيا محدودة على قدر الامكان ، وسوف نواصل القيام بذلك حتى يأتي ذلك الوقت الذى نجد فيه المجتمع الدولي راضيا تماما بأن مشكلة الفصل العنصرى قد تم حلها الى الأبد . وحكومة جنوب افريقيا يتعين عليها ان تعرف أن نظاما بني على أساس حرمان شعبه من مثل هذه الحقوق الاساسية لا يمكن ألا أن يخلق مقاومة قوية من جانب الشعب الضحية ، ولا بد من أن يؤدي الى عنف واراقة دماء فيما بين المعتدى والمعتدى عليه . وكما أظهر تاريخ الانسان في مرات كثيرة ، فان مثل هذا الزيف لا بد وان يكون ماله التدمير . ونأمل ألا راسخا في أن زعماء جنوب افريقيا سوف يدركون النتيجة التي لا مناص منها للرفض الدولي للفصل العنصرى ، واستمرار تحدى هذه الحكومة لصوت هذه المنظمة ، وانها سوف تصحح ويسرعة هذا الموقف قبل أن يفوت الاوان بالنسبة لا مكانية أن تعيد هذه الحكومة في سلم فيما بين أمم العالم .

السيد فاياما (الكونغو) (الكلمة بالفرنسية) : لقد ركز السيد رئيس الوفود

الكونغولي السيد تيوفيلي أوينغا وزير الخارجية في بيانه خلال المناقشة العامة على حق الشعوب في الحياة ، هذه الحياة التي مع الاسف لا يمكن ضمانها في عالم يسود فيه سلام وحرية وهميان في الشرق الاوسط وفي افريقيا وغيرها ، فان حياة ملايين من البشر مهددة من قبل نظم سياسية تتميز

بالأنانية والتوسع والقمع . ان حق كل شعب في الحياة يحتم على الأمم المتحدة أن تناضل ضد
رواسب عصر الاستعمار والاستعمار الجديد من جميع جوانبه ، والا فان مبادئ الامم المتحدة سوف
تصبح بائدة .

وفي الحقيقة ان سياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا لا تشكل فقط تهديدا على
السلم والامن الدوليين بل تشكل أيضا جريمة ضد الانسانية . ففي الوقت الذي يمر فيه الوضع في
ناميبيا وزمبابوى بتطور من شأنه أن يؤثر على طبيعة العلاقات الدولية في القارة الافريقية وفي العالم
أجمع فان دعم هذا النظام والقمع الذي يقوم به ضد البلدان الافريقية المستقلة يتطلب منا أن نتوخى
الحذر الشديد .

ان نظام جنوب افريقيا ، وسياسة الفصل العنصرى التي يمارسها يشكلان انحرافا حاداً ته الام المتحدة بأنه جريمة ضد الانسانية ويوجز مفهوم الجريمة هذا في رأى وفدى جميع الاستنتاجات التي استنتجناها اثر النقاش الذى يدور منذ ثلاثين عاما والذى أوحى الي وزير خارجية بلادى ان يستخدم عبارة " موضوع حفري " لوصف الهنود التي تدرج في جدول أعمالنا منذ زمن بعيد . وبالرغم من ذلك فان هذه الجريمة لا تزال ترتكب . وان خطر المثل من هذا الموضوع أو تبيد اهتمام الرأى العام الوطني بهذه الجريمة لا يقل عن خطر الفصل العنصرى نفسه . وعلى الرغم من جميع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان ابتداءً من تلك التي تندد بالعبودية الى تلك التي تقنن حق العمل ، وحقوق المرأة ، وحقوق الأولاد بالإضافة الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان (الذى سنحتفل بالذكرى الثلاثين له قريباً) ، وكذلك حق الشعوب المستعمرة في الاستقلال ، بالرغم من كل هذه المفاهيم فان بريتوريا لا تخفي عدم اهتمامها باغلبية السكان في جنوب افريقيا . وفي هذه الحالة هل يتعين علينا أن نهقى مكتوفى الأيدى امام تعايش مذنب مع هذا النظام ، أو هل يتعين علينا أن نعبر عن عزمنا على مناهضته وتصفيته ؟ وانا اخترنا البديل الثانى ، وهو الاختيار السليم الوحيد في نظر وفدى ، فانه يتعين علينا أن نفكر في العملية الحتمية التي تحدد الالتزام العملي للمجتمع الدولي . وهذه هي مهمتنا نظراً لما يقوم به نظام الفصل العنصرى من دعم منتظم لسياسة الفصل العنصرى في الوقت الراهن .

وفي الحقيقة ، أن الفصل العنصرى حي وفي حالة جيدة . فقد قال السيد بوثا الذى خلف السيد فورستر انه عازم على مواصلة السياسة الاجرامية لسلفه . ان نظام الأقلية البيضاء يواصل تقديم العذور للعالم عن " الدول " أى البانتوستانات التي لا يوجد مثل لها في أى مكان آخر في العالم . ان الرجال والنساء والاطفال الذين يعيشون سوية ينقلون بالقوة وبوحشية تحت سيطر الأقلية البيضاء ويجمعون في اماكن كالحيوانات . انهم يقدمون عمل سواعدهم لصالح الأقلية البيضاء ومن اجل ازدهارها .

وبالإضافة الى ذلك فان دعاة الفصل العنصرى قد اضعفوا على أنفسهم صفة الرسل المدافعين عن المدنية الغربية المسيحية ويظهرون بمظهر الأبطال لمناهضة الشيوعية الذين لا يقهرون . أن هذه الحجج البائدة المستمدة من التقاليد الامبريالية تلقى آذانا صاغية في بعض الدول . والا كيف يمكن ان نفسر جمود النظم الحليفة لبريتوريا في هذا الشأن .

ولا شك في ان هذا الجمود يستمد قوته من العلاقات المزدهرة جدا القائمة بين بائعي الأسلحة وتجار الماس ، والمنقبين عن الذهب وبين جنوب افريقيا . ان هذا البعد الاقتصادي للفصل العنصرى هو الذى يتحمل المسؤوليات الفاصلة والمقررة .

ان الحقائق والأرقام التي تشير الى العلاقات العضوية بين الشركات والافراد تأتي فسي غالبها من حنفية من الدول الغربية معروفة للجميع ولا تكاد تمر سنة دون ان نجد ان منظمات هامة مثل الامم المتحدة ذاتها ، وحتى الصحافة ، تطلع الرأى الدولي على هذه الحقائق والأرقام . ان حكومات الدول المعنية لا تتحرى صحة هذه الحقائق ، وهي تعترف بها لتقول بان علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع جنوب افريقيا أقل من علاقات بعض شركاء آخرين لنظام الفصل العنصرى . كما أن هذه الدول تقول بأن وجود الشركات الأمريكية الأوروبية في جنوب افريقيا يخفف من شدة وطأة الفصل العنصرى للتشريع التقدمي لهذه الشركات فيما يخص العمال الافريقيين السود .

ولكن المسألة ليست مسألة معرفة التفاوت في مدى استغلال شعب جنوب افريقيا . ولا حتى معرفة هل ينقسم الفصل العنصرى الى نظم فصل عنصرى صغيرة لمصلحة سياسة الفصل العنصرى . ان الشر موجود . ان سياسة الفصل العنصرى السياسية تعتمد على هياكل اقتصادية والطريق الوحيد للقضاء على الفصل العنصرى هو تفويض هذه الهياكل الاقتصادية . الا ان تصفية هذه الهياكل ليست وارادة ضمن خطة عمل الشركاء الاقتصادية لجنوب افريقيا .

ان بريتوريا مدركة تماما للثقة التي تتمتع بها لدى هذه الدول التي أشرت اليها . وبهذا يتزايد صلفها .

والبرهان على صلف جنوب افريقيا أنها في ١٩٧٨ ، وهو العام الدولي المكرس لمناهضة الفصل العنصرى أظهرت احتقارا كاملا للمجتمع الدولي وعلينا ان ننسى أن العامل للتوتر في الجزء الجنوبي لافريقيا يتمثل في بريتوريا ذاتها . ان نظامي روديسيا وجنوب افريقيا يختلفان عن بعضهما البعض اختلافا قليلا فقط . ان سالزبورى تحصل على الدعم من بريتوريا أو بواسطتها . وبالمثل فان قضية ناميبيا خاضعة لنظام الفصل العنصرى . ان الأغلبية السودا تسيطر عليها الأقلية البيضاء . ونظام من هذا القبيل لا يمكن أن يتمخض عنه السلام . ان الحركة التي تتطور على الرغم من التعذيب والسجن تشكل الأداة التي ستجعل النظام الفاشي القائم يضمحل .

وفي ١٩٧٨ سلطت الأضواء على المؤامرات الشيطانية لجنوب افريقيا ففي الوقت الذي تتعقد فيه الدورة الاستثنائية حول ناميبيا ، والدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح بمؤازرة المبادرات الغربية تجاه بريتوريا ، فان رأى العام الدولي كان يشهد اعتداءات وصلت أوجها خلال اعتداء كاسينغا في أنغولا .

وهذا هو الذي يجعل المشكلة تتعلق بأمن الدول الافريقية المستقلة . وان هذا الأامن ليس مضمونا بالرغم من اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤١٨ (١٩٧٧) الذي يفرض الحظر الاجبارى على الأسلحة الى جنوب افريقيا .

كما أنه يؤسفنا ان نرى أن القوى المعنية بقمع الشعوب الافريقية لا تتحرك عن طيبة قلب ، وعند ما تتحرك فانها تفعل ذلك للتديد باعتداء كوبي مزعوم والذي يشيرون اليه كخطر كبير . أما وجود هذه الدول ودعم قوة جنوب افريقيا فلا يعتبران خطرا .

وفي هذه الحالة فعلينا أن نقول بأن الحظر على الأسلحة ليس الا ستارا من الدخان يخفي الدعم العسكرى الذى تقدمه هذه الدول ، ودول حلف شمال الاطلسي الى جنوب افريقيا .

وعند ما أعلنت جنوب افريقيا في بيان لها عن أنها ستتدخل في كل منطقة جنوب خط الاستواء كانت بريتوريا بذلك تعلن عن حق الاعتداء على كل دولة تعارض سياستها حتى يعترف لها بحقوق الشرطي في المنطقة .

ان بلادى جمهورية الكونغو والشعبية معروفة بعدائها لبريتوريا لان سياسة حكومتي تقوم على دعم كل من يناضل من أجل التحرر داخل النظام وخارجه .

لقد غيرت جنوب افريقيا اساليب عملها ، انها تلجأ الآن الى مفاشدة المهاجرين البيض الذين يهربون من روديسيا ومن المستعمرات البرتغالية السابقة بالمجئ الى جنوب افريقيا ولجأت كذلك الى تجنيد المرتزقة .

كما أنه يتعين علينا أن نندد بجميع الدول التي تدعم الفصل العنصرى على الصعيد الاقتصادي والثقافي والعسكري .

وكما أشارت الى ذلك اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، فانه يتعين علينا أن نعمل على أن تشمل العقوبات ضد جنوب افريقيا قطاع البترول ، ان أنه ما هي جدوى العقوبات وفرض الحظر على الأسلحة اذا كانت بريتوريا ما زالت تحصل على احتياجاتها من البترول ؟ ان هذا سوف يكون محلا للسخرية ولتشويه القرارات والتصريحات وبرامج العمل التي اعتمدت في المؤتمرات الدولية الخاصة بجنوب افريقيا والتي عقدت في ماپوتو ولاغوس وغيرهما والتي اعتمدت قراراتها من جانب الجمعية العامة .

اننا نهيب بمنظمة الأمم المتحدة أن تتخلى عن الجدل وأن تظطلع بمسؤولياتها تجاه شعب مهاد في حياته اليومية . وقد أشار الى ذلك رئيس وفد الكونغو هنا ، حيث قال في أيلول / سبتمبر الماضي ما يلي :

” ان ما ينقصنا اليوم هو مزيد من الجهود . . . ولكن حل العقدة يتأخر بسبب

عدم الشجاعة المعنوية والسياسية المعتدلة على مستوى المحافل الدولية ” . (A/33/PV.12)

(P.4-5)

ان من سيكتبون تاريخ عصرنا لن يسعهم الا أن ينددوا بالنفاق الذى اتسم به هذا العصر . ومرة أخرى هناك خطر ، من أن تصبح قضية الفصل العنصرى مجرد موضوع اجتماعي سياسي ، كغيرها من القضايا . ولكن علينا أن نتذكر أنه في ظل الفصل العنصرى ، قد زج بملايين الأشخاص في السجون ، وأشير الى نيلسون مانديلا وغيره ممن يعذبون في سجن بالقرب من ساوث بول يسمى روبين آيلاند ، وهناك مات أحد أبطال شارب فيل وهو سويكوى ، وان من بقي على قيد الحياة منهم انما ينتظرون دورهم ، وبعضهم مثل مانديلا قد انتظروا فترة امتدت الى ١٥ سنة .

انني آمل في أن يكون مجتمع الشعوب في مركز يسمح له بأن يقيم الجهاز الضرورى الذى من شأنه أن يتحدى نظام الفصل العنصرى وجرائمه ضد البشرية . واذ كانت المداولات بشأن هذا الهند تدور منذ ثلاثين سنة ، فان هذه الروتينيات تترجم الجبن الغريب لبعض الدول المسؤولة عن أمن العالم والتي لا تولي أهمية كبيرة للحياة الاجتماعية للأفراد وبالتالي للأمم .

وكثيرا ما نرى أن مصير شخص أو مجموعة من الأشخاص يهتز له العالم كله .
ولكن المسألة هنا لا تتعلق برجل واحد ، وإنما بشعب بأكمله يتكون من ١٨ مليون شخص
موجودين في شرك كبير ، تمت مصادرة حرياتهم وأراضيهم وأصبحوا يعيشون في عالم غير واقعي .
وفي هذا الجزء الأخير للعام المكرس لمناهضة الفصل العنصرى ، فإنه يتعين على السياسة
أن تخدم الانسان ، حتى نحقق تطورات ايجابية في دولة هي أكثر الدول رجعية في العالم .

السيد فيرو (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أصغى وفدى باهتمام الى
بيانات المتحدثين الذين سبقوني الى الكلام . وان باكستان تعرب عن سخطها وبغضها لاستمرار
سياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى البغيضة وغير الانسانية في جنوب افريقيا .
وان وفد بلادى يقدر أيضا الجهود التي قامت بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
خلال السنة الماضية من أجل خلق مزيد من الوعي ضد سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها
حكومة بريتوريا .

ومنذ بدايتها ونشأتها ، فان الامم المتحدة كانت في طليعة حركة القضاء على الفصل
العنصرى . وانني فخور ان أقول ان بلادى باكستان كانت من اوائل الذين عرضوا هذه القضية على
هذه المنظمة . ومنذ ذلك الحين ، فان باكستان ظلت تؤيد دائما ويقوة جميع الجهود داخل
الأمم المتحدة وخارجها من أجل استئصال السياسات البغيضة التي تتبعها جنوب افريقيا . كذلك
فقد أسهمنا في برامج الأمم المتحدة الخاصة بالنسبة الى اولئك الموجودين في جنوب افريقيا والذين
عانوا من الفصل العنصرى ومن التمييز العنصرى ، وسوف نواصل جهودنا في هذا المجال .
وانه من المؤسف حقا أنه رغم الادانة الجماعية للفصل العنصرى من جانب المجتمع الدولي
بأسره ، وتحديا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، فان النظام العنصرى لم يواصل فقط
سياسات الفصل العنصرى بل انه زاد من دعم قهره للسكان الأصليين .

وان وفد بلادى ، قد ظل دائما يرى أن الفصل العنصرى يعد انتهاكا خطيرا لحقوق
الانسان واهانة مستمرة لكرامة الانسان . ان هذه السياسة تتضمن كثيرا من الأمور التي تتعارض
مع المعايير الانسانية والثقافية للمجتمع الدولي .

وفي جنوب افريقيا ، فان اسلوب الفصل العنصرى قد أخذ شكل عقيدة اجتماعية ومذهب

سياسي موجودين في دستورها . ان آثاره الشريرة موجودة . في كل قانون وفي كل لائحة وفي كل عمل من أعمال تلك الحكومة بما يتعارض مع جميع العلاقات العادية بين البشر في هذا المجتمع . ان العنصرية في جنوب افريقيا هي عقيدة تؤدي الى نظام يرمي الى استغلال الثروات الهائلة لهذا البلد لفائدة الأقلية . ان الملايين من السكان الأصليين يعيشون دون أى حق في وطنهم ، محرومين من كل موارده الطبيعية .

ان السلم والأمن الدوليين سوف يتعرضان لخطر كبير ، لو أن سياسة الفصل العنصرى سمح لها بالاستمرار . ومن ثم ، فانه من المحتم على المجتمع الدولي أن يزيد من جهوده من أجل التصفية السريعة والمبكرة لهذا النظام ، نظام الفصل العنصرى غير الانساني .

ان وفد باكستان يؤيد تمام التأييد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة ، ويشارك القلق الذى أعربت عنه اللجنة ، وخاصة على أساس شواهد تؤكد أن الموقف قد تدرى وأن المذابح والجرائم ضد السكان الأصليين مستمرة . ويؤيد وفد بلادي التوصيات القائلة بأنه خلال هذه السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ، فانه يجب أن نعمل على توعية الرأى العام العالمى ضد هذه السياسة فضلا عن التأييد الكامل لحركات التحرير في جنوب افريقيا .

ولا يمكن أن ننكر الحقيقة التي أشارت اليها اللجنة ، وهي أن الفصل العنصرى ان يواجه تقدم حركات التحرير وزيادة عزله ، فقد لجأ الى أعمال قتل عشوائية فضلا عن أنه صعد أعماله العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة . ان هذا الموقف يتطلب من المجتمع الدولي أن يضع حدا لكل تعاون مع نظام الفصل العنصرى . ان مثل هذا التعاون يشكل عملا عدائيا ضد الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، وهو يشكل أيضا العقبة الرئيسية أمام تصفية النظام العنصرى . ومن ثم ، فان باكستان توافق على التوصية القائلة بأنه يجب على جميع الدول المعنية أن تتخذ تدابير فعالة لقطع جميع العلاقات مع نظام الفصل العنصرى ، وان العقوبات المفروضة من جانب مجلس الأمن بموجب القرار ٤١٨ (١٩٧٧) يجب الالتزام بها تماما .

ان المجتمع الدولي يجب أن يواصل مساعداته الانسانية لأولئك الذين يتعرضون للقهر والتشريعات التمييزية في جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا الجنوبية ، ويجب أن يعزز من تأييده ومساهماته للصندوق الاستئماني للأمم المتحدة لجنوب افريقيا . وكعضو في مجلس أمناء صندوق

الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، فان بلادي قد ساهمت ، في اطار امكانياتها المالية في هذا الصندوق ، منذ بداية عمله في عام ١٩٧٠ .

ان اسهام دول المواجهة في الحرب ضد شرور الفصل العنصري والتمييز العنصري ، هو أمر معروف تماما ، وان هذه الدول قد واصلت تأييدها للنضال التحرري برغم صعوبات ونكسات اقتصادية خطيرة ورغم الأعمال العدوانية ضدها من جانب جنوب افريقيا . ونحن معجبون بتصميمها من أجل دعم التحرر ، ولا بد أن نعترف بالاسهام العظيم من جانب هذه الدول في نضال الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، ولا بد أيضا أن نقدم اليها كل عون ممكن للحفاظ على استقلالها ووحدة أراضيها ضد نظام الفصل العنصري .

ان باكستان تشارك تماما الرأى القائل بأن نشر المعلومات حول عدم انسانية الفصل العنصرى والنضال البطولي للشعب المقهور في جنوب افريقيا يعتبر عنصرا أساسيا في برنامج العمل ضد الفصل العنصرى .

وباكستان ظلت ولا تزال تؤيد ، باتساق وبشكل ملموس ، المساعي الدولية لمكافحة العنصرية والفصل العنصرى . وحكومتى تسهم بشكل منتظم في الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة ، وتقدم معاملة تفضيلية خاصة للطلبة من السكان الاصليين في جنوب افريقيا في مؤسساتها العلمية والفنية . وفي باكستان فاننا قد التزمنا باليوم الدولى للقضاء على التمييز العنصرى في (٢١ من آذار / مارس كل عام ، عن طريق (أ) عقد ندوات ومناقشات في كل المؤسسات العلمية والتعليمية ، (ب) ابراز واسع النطاق لهذا الحدث عن طريق وسائل الاعلام الجماهيرية ، من خلال المقالات والمقالات الافتتاحية وبرنامج الاذاعة والتلفزيون . ان رئيس باكستان الجنرال ضياء الحق أكد هذا العام من جديد التزام باكستان وتأييدها الكاملين للقضية العادلة للشعب المقهور في جنوب افريقيا فقال :
 ” . . . ان الايمان بالمساواة بين البشر هو حجر الزاوية لعقيدتنا . ونحن نعتبر أن واجبنا المقدس هو أن نوفر التأييد الملموس والمحدد لأولئك الذين يناضلون ضد قوى التعصب والاستغلال . ان الشجاعة والاخلاص اللذين تتحلى بهما الشعوب المقهورة في الجنوب افريقي في كفاحها من أجل التحرر قد حظيتا باحترام العالم واعجابه . ويرفم الاضطهاد المستمر فان روحهم لم تنكسر . اننا نحيبهم ونحبي ارادتهم التي لا تلين ، ونؤكد ، من جديد ، التزامنا وتأييدنا الكاملين لقضيتهم العادلة ” .

السيد الألفي (اليمين الديمقراطية) : عام آخر يضاف الى الأعوام السابقة منذ أن بدأت الجمعية العامة مناقشة سياسة الفصل العنصرى التي يتبعها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، والمجتمع الدولى ، بكل أسف ، يقف عاجزا عن انهاء الظلم الذى حل بشعوب افريقيا الجنوبية نتيجة للسياسات والممارسات العنصرية التي تنفذها الأنظمة العنصرية غير الشرعية في برينوريا وروديسيا الجنوبية . ولعل ما يكسب مناقشتنا في هذه الدورة أهمية بارزة هو كونها تأتي في ظل العام العالمى لمناهضة الفصل العنصرى وفي ظل احتفال العالم بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمى لحقوق الانسان ، الامر الذى يتطلب من المجتمع الدولى أن يقف وقفة جادة للنهوض

بمسؤولياته المتمثلة في وضع نهاية عاجلة لسياسة الفصل العنصري التي اعتبرتها الجمعية العامة ، في قرارها الصادر في عام ١٩٦٨ ، جريمة تقترف بحق الانسانية .

ان نظام بريتوريا العنصري غير الشرعي يمارس أبشع السياسات والممارسات العنصرية التعسفية ضد شعب جنوب افريقيا ، فالاعتقالات السياسية والتقتيل والاستمرار في انكار حقوق الانسان الاساسية وضرب وتعذيب الابرياء ، وفرض العقوبات الجماعية وغيرها من التدابير الرامية الى تثبيت النظام القائم على سياسة الفصل العنصري أصبحت سمة يومية من سمات النظام العنصري في جنوب افريقيا .

ان شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوي ، مثلهم مثل الشعب العرب الفلسطيني ، تعيش أوضاعا استغلالية من قبل زمرة من العنصريين فرضت نفسها على خيرات ومقدرات تلك الشعوب بالقهر والتعسف وأنكرت على تلك الشعوب حقها في تقرير مصيرها بنفسها وفي ممارسة حقوقها المشروعة في الاستقلال والسيادة على أراضيها ، بل أنكرت عليها أن تتال أبسط الحقوق التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وبالرغم من أن الجمعية العامة قد اتخذت في دورتها الثانية والثلاثين عددا من القرارات المتعلقة بالابعاد المختلفة لسياسة الفصل العنصري نجد أن الانظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية تسعى الى ابقاء معاقليها ، من خلال الاستمرار في سياساتها الاستعمارية الاستيطانية لتواصل استغلالها غير المشروع لخيرات وثروات تلك الشعوب . ولقد تأكد ، وبالملموس ، أن نظام بريتوريا العنصري يصرف ملايين الدولارات على العمليات الحربية ويجند المرتزقة ، مصاصي دماء الشعوب ، لقمع ارادة شعوب جنوب افريقيا وزمبابوي وناميبيا المناضلة ، بل انه تمادى في سياسته العنصرية العدوانية بما يشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن في القارة الافريقية ، فالاعتداءات العسكرية المتكررة على الدول الافريقية المستقلة المجاورة وتقتيل السكان المدنيين الابرياء وتدمير الممتلكات في أنغولا وموزامبيق وزامبيا وبوتسوانا تؤكد الطبيعة العدوانية لنظام بريتوريا العنصري .

لقد أكد قرار الجمعية العامة رقم ٣٢ / ١٠٥ كاف على أن أى تعاون مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ومؤسسات الفصل العنصري يشكل عملا عدوانيا ضد أهداف ومبادئ الأمم المتحدة .

وأنه لمن دواعي السخرية أن نجد دولا بيننا تدعي حرصها على تحقيق استقلال شعوب افريقيا الجنوبية ، وتنصب نفسها وسيطا فيما تسميه بالتوصل الى حل سلمي في افريقيا الجنوبية ، وهي في

الواقع تركز أعمالاً معاكسة لذلك ، فنفس هذه الدول هي التي تخرق القرارات والتوصيات الصادرة عن المجتمع الدولي ، وتشجع على قهر ارادة الشعوب المناضلة من أجل استقلالها وتحررها لأنها تدرك أن استمرارية مصالحها لا تقوم الا على اضطهاد واستغلال الشعوب ، فنظام الفصل العنصري ليس سوى نتيجة جانبية للاستعمار الاستيطاني ، يستخدم لزيادة عمليات النهب والاستغلال التي أقصى حد لصالح الأقلية العنصرية البيضاء والامبريالية العالمية .

ما كان للأنظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية أن تستمر في بقائها وتتمادي في اجراءاتها التعسفية وسياساتها العنصرية الرعناء ضد السكان الاصليين ورفضها الانصياع لارادة تلك الشعوب ولقرارات المجتمع الدولي لولا تواطؤ دول حلف شمال الأطلسي معها والدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والمعنوي الذي تقدمه تلك الدول للأنظمة العنصرية .

ولسنا بحاجة الى دليل مادي لنثبت تواطؤ الامبريالية مع الأنظمة العنصرية خير مما تضمنه التقرير المقدم من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي ورد في الوثيقة A/33/22 التي نحن بصددها . وفي الوقت الذي نتقدم فيه بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة الخاصة على الجهود التي يبذلونها في سبيل تحصيل معلوماتهم ، نؤكد أنه لم يخاف على أحد أن الدعوى الاقتصادية والعسكرية والنووية ، الذي تقدمه دول حلف شمال الأطلسي ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، قد مكّن النظام العنصري في بريتوريا من زيادة قدرته العسكرية العدوانية وتدعيم أدوات القهر التي يستخدمها ، بما في ذلك مشروعات صناعة الأسلحة النووية .

وكما زرعت الامبريالية اسرائيل في قلب الوطن العربي ، كقاعدة امبريالية عدوانية تهدد الشعوب العربية والسلم العالمي ، أوجدت الأنظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية ، لتهدد أمن واستقرار الشعوب الافريقية . ولقد أكد التواطؤ بين الصهيونية ، التي تمثل شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، والأنظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية تطابق السياسة العدوانية العنصرية التي يمارسونها ، والتعاون الوثيق فيما بينهم في جميع المجالات ، بفرض تهديد أمن واستقلال الدول الافريقية والعربية . فبالرغم من القرارات العديدة ، التي اتخذتها الجمعية العامة ، وآخرها القرار رقم ٣٢ / ١٠٥ دال ، الذي أدانت فيه العلاقات المضطربة بين اسرائيل ونظام جنوب افريقيا العنصري ، يوضح لنا تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن التطورات الأخيرة في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، الذي تضمنته الوثيقة A/33/22/Add.2 ، استمرار اسرائيل في تحدى قرارات المجتمع الدولي ، من خلال زيادة تعاونها الاقتصادي والتجاري والسياسي مع نظام بريتوريا العنصري . والأهم من ذلك ما ورد في الفقرة ١١ من التقرير من أن اسرائيل مورد هام للامدادات العسكرية لجنوب افريقيا . كما يكشف الفصل الثالث من التقرير التعاون العسكري والنووي المتزايد بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

ان دول حلف شمال الأطلسي تسعى الى خلق "منطقة عازلة" حقيقية بين القارة الافريقية والنظام العنصري في جنوب افريقيا ، الذي تعتبره القوة الاقليمية العسكرية والسياسية الرئيسية لها في قطاعات جغرافية واسعة من افريقيا . ان نواياها الحقيقية تتمثل ، في الواقع ، في العمل على تحوير الأنظمة العنصرية من أية التزامات سابقة تتعلق بمسألة الانهاء الفعلي والحقيقي لنظام

الفصل العنصرى . ان الحلول التي تسعى دول حلف شمال الأطلسي الى فرضها لن تؤدى سوى الى المحافظة على سيطرة العنصريين فعلا عبر سلسلة من الضمانات تقدمها دول حلف شمال الأطلسي لحماية مصالحها ، وبما يمكّنها من تثبيت سيطرتها ونفوذها في افريقيا الجنوبية ، وتشكيل محاور وأحلاف عدوانية في تلك المنطقة ، تستهدف الحاق الضرر بقضية حركة التحرر الوطني الافريقية .

ان الأمر يتطلب منا وقفة جادة لدعم الشعوب المناضلة من أجل تحقيق استقلالها وتحررها . ان شعوب جنوب افريقيا ، وناميبيا وزمبابوى تعرف جيدا عدوها الحقيقي ، ممثلا في الامبريالية العالمية وعلى رأسها الامبريالية الامريكية ، وستستمر في تصعيد نضالها من أجل التحرر والاستقلال . وشعب جنوب افريقيا ، الذى قدم الشهداء والأبطال من أمثال ستيف بيكو ، لقادر أن يقدم قوافل الشهداء في النضال من أجل تحرير بلاده من الاستعمار العنصرى الاستيطاني .

ان اليمن الديمقراطية ، كما أكد على ذلك وزير خارجية بلادى في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية ، تؤمن انه ليس من طريق لهزيمة الأنظمة الاستعمارية العنصرية في افريقيا الا بتصعيد النضال المسلح حتى تحقق شعوب تلك المناطق سيادتها واستقلالها الحقيقي الذى تنشده ، وهو تحد يستدعي الوقوف الجاد الى جانب النضال العادل للشعوب الافريقية ودعمها ماديا ومعنويا . وانطلاقا من ايماننا الثابت هذا ، فانا نشيد بنضال الوطنيين في جنوب افريقيا ، وناميبيا وزمبابوى ، ونؤيد تأييدا كاملا الممثلين الشرعيين لشعوب زمبابوى وناميبيا ، وهما الجبهة الوطنية والمنظمة الشعبية لتحرير افريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

ان اليمن الديمقراطية تؤكد ووقوفها المبدئي الثابت مع حركات التحرر الوطني العالمية ، ونضال الشعوب في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، من أجل استقلالها الوطني والسلم والديمقراطية والتقدم الاجتماعى ، وتدين بشدة سياسة الفصل العنصرى وكافة أساليب العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الشعوب من قبل القوى الامبريالية .

اننا ندين كافة الانتهاكات للعقوبات المفروضة على الأنظمة العنصرية غير الشرعية في بريتوريا وروديسيا الجنوبية . ونطالب الدول الغربية التي تنتهك هذه العقوبات باحترام التزاماتها ، التي نصت عليها المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك بتطبيق الحظر الالزامى على الأسلحة الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، الذى أقره مجلس الأمن في القرار رقم ٤١٨ (١٩٧٧) والالتزام

بتطبيق الحظر الاقتصادي المفروض على نظام سميث العنصرى غير الشرعي . كما نطالب بتوسيع نطاق العقوبات المفروضة على الأنظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية ، بما يشمل كافة التدابير التي نصوص عليها الفصل السابع من الميثاق .

اننا نتفق مع الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وبخاصة ما ورد في الفقرة ٢٣١ من أن الوضع في جنوب افريقيا يمثل تحديا عاجلا لا مفر منه للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، ويتطلب تدابير دولية فعالة لعزل نظام الفصل العنصرى ودعم النضال العادل للشعوب المضطهدة ، من أجل التحرر والكرامة الانسانية ، بما يحقق تصفية عاجلة لنظام الفصل العنصرى . كما نتفق مع الاستنتاجات والتوصيات ، التي خرجت بها اللجنة الخاصة في تقريرها الخاص بالتطورات الأخيرة في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

ان أعمال القمع اللانسانية والسجن والتنكيل والوحشية والاعتقال التي تمارسها الأنظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية وفلسطين ، بتواطؤ الامبريالية العالمية ، لن تثني ولن تخضع الشعوب المناضلة في هذه المناطق ، بل تزيد من صلابتها وقوة وايمانها بعدالة قضيتها ، وقد اختارت هذه الشعوب طريقها في تحقيق استقلالها الحقيقي وحريتها بتصعيد نضالها ، حتى يتحقق لها الانتصار الكامل ، والتجربة التاريخية أثبتت بأنها حتما ستنتصر .

السيد سيمبانايبى (بوروندى) (الكلمة بالفرنسية) : ان المتحدثين لكثيرون ، الذين تعاقبوا على هذا المنبر لعدد من السنين لينددوا بسياسة الفصل العنصرى التى تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ويشجبوها . لقد اعتمدت منظمة الامم المتحدة عددا هائلا من القرارات ، التى يمكن بتطبيقها أن تسهم ، بشكل كبير ، في استئصال آفة عصرنا هذه وهى الفصل العنصرى ، تلك الجريمة في حق الانسانية ، وذلك الخطر الدائم الذى يتهدد السلم والامن الدوليين .

عند قراءة البيانات والمواقف ، التى أدلى بها جميع أعضاء منظمة الامم المتحدة تقريبا ، فإن السؤال الذى يفتز الى الذهن هو : ما هو السبب العميق لبقاء نظام يقوم على القمع والاستغلال ، والعنصرية والاستعمار في هذا الربع الاخير من القرن العشرين ، مع أنه لا يدانيه ولا يشبهه سوى النظام النازى .

على هذا السؤال بالتحديد ، سوف يقدم وفد بلادى ردا ، وذلك بروح من الموضوعية وبهدف واحد ، هو أن ندعو الدول الاعضاء في منظماتنا وكذلك المجتمع الدولى الى الاضطلاع - تماما - بمسؤولياتهما ، وذلك من اجل ان يصبحا قادرين على مكافحة ذلك النظام العنصرى البغيض بطريقة فعالة .

رغم تعاطف وتواطؤ بعض الحكومات وبعض الاجهزة الاعلامية الدولية ، حينما تكتب عن النظام في جنوب افريقيا ، فإن المجتمع الدولى قد أحيط علما ، بما فيه الكفاية ، بشأن نظام الفصل العنصرى اللانسانى ، الذى يتشكل من قوانين وأنظمة عنصرية تعسفية وقامعة ضد كافة أنصار المساواة العنصرية في جنوب افريقيا ، التى تضرب بلا رحمة الحركات السياسية السودا* التى تناضل من أجل الحرية والعدالة . بمقتضى هذه القوانين العنصرية ، فان القبض ، والحجز التعسفى ، وقتل الابرياء* ، والتعذيب المؤسسى وافتعال المعتقلين السياسيين ، قد أصبحت أمورا تجرى بصورة عادية في هذا الجزء من افريقيا .

ان هذا الجهاز القمعى تسنده وتؤيده قوانين من النوع الاستعمارى . ونعني استغلال الأيدى العاملة المحلية ونهب الموارد الطبيعية في افريقيا الجنوبية وناميبيا ، والعزل فى البانتوستانات من أجل ابادة الأمة ، وكذلك ابادة الثقافة الشعبية في جنوب افريقيا ، والاستيلاء على الاراضى الخصبة من الاشخاص الملونين توطئة لابعادهم في المناطق القاحلة .

ان هذا النظام العنصرى الاستغلالى قد سن قوانينا لقمع الشيوعية والارهاب وبشأن الأمن الداخلى ، والتدخل المسلح من جانب نظام جنوب افريقيا في الدول الافريقية الواقعة جنوب خط الاستواء . ان سن هذه القوانين من قبل جنوب افريقيا لا يهدف الا أن تؤكد تحالفها مع العالم الضربى . وفي رأى وفد بلادى ، فان الاسباب التي تكمن وراء الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، تتمثل في الامور التالية : (أ) الايمان بنظرية التفوق بين الاجناس . (ب) سياسة الاستعمار . (ج) المحافظة على المصالح الاستراتيجية .

بدون المعتقدات العنصرية الخاطئة ، فان نظام جنوب افريقيا لم يكن ليتمكن أن ينجح في إيجاد هؤلاء الحلفاء المهمين في وقتنا هذا وفي جميع انحاء العالم لادامة نظام سياسى قائم على أساس الفصل والتمييز العنصرى .

ولكي أوضح أفكارى ، أود أن أتقدم للمجمعية بهذه التأملات . كيف نمنع أنفسنا من الاعتقاد بأن هذه المعتقدات العنصرية هي سبب هذا التعاون السياسى ، والعسكرى ، والاقتصادى الذى يقوم ويتدعم ، يوما بعد يوم ، بين جنوب افريقيا والدول التي عاشت في الاعوام الماضية كابوسا طويلا من النازية والفاشية وهما نظامان مماثلان للنظام القائم في الجنوب الافريقى ؟ كيف نفمض الأعين أمام هذا القمع وهذا الاستعباد لشعب بأكمله من قبل واحد من أعنف الأنظمة البوليسية ، حينما نستمع الى الاعلان الرسمى لسياسة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ؟ فاذا كان المرء يؤمن حقا بالمساواة بين الافراد ، كيف يفهم أن عمليات اللانقاذ تتم لأسباب انسانية في بعض الحالات ، لكنها تقاوم تطبيق الجزاءات الاقتصادية ضد دولة تنتهك باستمرار ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وذلك بواسطة اتباعها لسياسة رسمية للاضطهاد واستغلال شعب كامل . وفي بعض الظروف التي تهدد فيها حقوق الانسان ، فان الدول التي تعطل القرارات في مجلس الامن - تلك القرارات التي من شأنها أن تساعد على القضاء على هذا النظام البالى القائم في جنوب افريقيا - ترى ان شرط اللجوء الى الفصل السابع من الميثاق يصبح متوفرا بينما أن أعمال القمع الدموية التي جرت في شاربفيل وسويتو وغيرهما . وكذلك أعمال العدوان التي تشنها جنوب افريقيا ، من ناحية ضد اللاجئيين الأفارقة الجنوبيين أو الناميبين ، ومن ناحية أخرى ضد الدول المستقلة المجاورة في موزامبيق ، بوتسوانا ، أنغولا ، وزامبيا ، لا تشكل هذه كلها شروطا ضرورية وكافية لتطبيق التدابير السلمية الواردة في الفصل السابع من الميثاق ، وخاصة المادة ٤١ .

اننا نلاحظ أيضا أن الأنظمة اليمينية المتطرفة المعروفة بعنصريتها الشديدة ، هي التي تتحمل عبء تعبئة المرتزقة الذين يرسل بهم الى جنوب افريقيا ، وناميبيا ، وزمبابوى ، وغيرها من الدول التي ماتزال تخضع للسيطرة الاستعمارية .

لكن هنالك عاملا مهما يمثل في دعم التعاون السياسي، العسكرى ، والاقتصادى بين جنوب افريقيا واسرائيل . وطبقا للتقرير المقدم من قبل السيد /أحمد خليفة الى اللجنة الفرعية للنضال ضد التفرة وحماية الاقليات ، الوارد في الوثيقة E/CN.4/Sub.2/383/Rev.1 بتاريخ ٢١ آب / أغسطس ١٩٧٨ ، فان التعاون بين تل أبيب وبريتوريا يتخذ الاشكال التالية :

على المستوى السياسي ، فان الدعم العام للعلاقات السياسية ينعكس من خلال تبادل العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء . وفي المجال العسكرى ، فان تقرير السيد /خليفة يعطينا معلومات عن حالات التعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل في تصنيع جنوب افريقيا للمدفع الرشاش أوزى ، وفي اقتناء المقاتلات الميراج .

طبقا لهذا التقرير ، فان جنوب افريقيا مستعدة لتمويل تنمية المقدرة الانتاجية للأسلحة الاسرائيلية ، بل وامداد ذلك البلد باليورانيوم ، بشرط أن تمدها اسرائيل، في مقابل ذلك ، بالمقاتلات النفاثة من طراز كافير وغيرها من أنواع الاسلحة . ان هذا التعاون العسكرى قد تدعم منذ زيارة السيد /فورستر لاسرائيل ، وقد استمر عن طريق ارسال ضباط بحريين من جنوب افريقيا الى اسرائيل ، وبالتعاون في مجال التقنيات العسكارية والحرب الحديثة .

وطبقا لنفس التقرير ، فان اسرائيل بصدد البدء في عملية بناء السفن قاذفة الصواريخ للنظام العنصرى ، على ان تحصل في مقابل ذلك على الصلب والفحم من جنوب افريقيا . انه سيكون من الصعب على ان أحاول ان اقدم معلومات مفصلة بشأن التعاون العسكرى بين جنوب افريقيا واسرائيل ، لان هذا سيكون طموحا بعيد المدى من ناحيتي . ولكن ما هو عادى ولموس هو دعم العلاقات السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والثقافية بين نظامي بريتوريا وتل أبيب .

وهكذا ، فانه يتعين علينا ان نسأل أنفسنا لماذا تتطور هذه الروابط يوما بعد يوم بين هذين النظامين ؟ سيقول البعض ان جنوب افريقيا تحتاج الى الكادرات المدربة تكنولوجيا لتحقيق أهدافها في السيطرة بينما تود اسرائيل ان تحصل على المواد الاولية الاستراتيجية بغرض تطوير صناعاتها الحربية وبرنامجها لاقتناء الاسلحة النووية .

ان المؤيدين لاسرائيل قد طرحوا فكرة ان هذه العلاقات قد قامت على أساس قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الافريقية وبين اسرائيل كنتيجة للعدوان الاسرائيلي على البلدان العربية والشعب الفلسطيني . ان مناصرى هذه النظرية يتجاهلون عن عمد حقيقة ان قرار الدول الافريقية الذى اتخذ ضد اسرائيل ، قد اتخذ من اجل الاحتجاج على احتلال اسرائيل بالقوة المسلحة لأراضي دول أخرى ذات سيادة رغما عن اجكام ميثاق الامم المتحدة والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

والحقيقة ان هذا التحالف قد ساد كنتيجة للتشابه بين النظامين القائمين في كل من بريتوريا وتل أبيب ، لان كلا منهما قائم على أساس العنصر والتوسع . ان هذا الدعم للتعاون العسكرى والتقني والاقتصادى ، ليس له هدف آخر سوى جعل قرار مجلس الامن ٤١٨ لسنة ١٩٧٧ دون فاعلية ، وازالة جميع الصعاب التي تقف في سبيل اقامة علاقات تجارية بين جنوب افريقيا وبعض الدول الغربية . وفي هذه الظروف ، يصبح من الاكثر جلاء أن مسائل الفصل العنصرى والا من في الجنوب الافريقي ومن ثم في افريقيا كلها وتصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي وفي الشرق الاوسط وفي فلسطين ، مسائل مرتبطة الآن ارتباطا وثيقا جدا فيما بينها .

وهذا هو السبب الذي من أجله يجب على البلدان الافريقية والبلدان العربية ان تبذل أقصى ما تملك من جهد من اجل النضال ضد هذا التحالف الخطير جدا بالنسبة الى أمنهما . ويبدو من الضروري ان تصمم على الاستراتيجية التي يجب ان تتبعها لمواجهة هجمات هذين النظامين العنصريين . وفي هذا الصدد ، فاننا نعتقد ان حظر البترول والمنتجات البترولية المرسلة الى جنوب افريقيا أمر ضروري في كفاحننا المشترك ضد الفصل العنصري وضد العدوان الذي يشنه نظام جنوب افريقيا العنصري والذي نددت به البشرية جمعاء وأدائه المجتمع الدولي . واننا نناشد جميع اولئك الذين يؤمنون بمساواة الاجناس وكرامة الانسان ان يصبوا اللعنة على الفصل العنصري الذي هو نظام سياسي وفلسفي مشابه تماما في جوهره لنظام النازي الذي سبب خسائر كبيرة في ارواح الانسان ، وتسبب في اضطهاد العديد من الاشخاص الابرياء . اننا نطالب جميع الحكومات ان تعدل عن قرارها بتأييد نظام جنوب افريقيا ، الذي ينتهج سياسة استعمارية للنهب والسلب لا مثيل لها في هذا الجزء من افريقيا .

ولا يمكن ان يكون هناك المزيد من الشك فيما يتعلق بالمقاصد الحقيقية لجنوب افريقيا بشأن سياستها التي ترمي الى السيطرة . ان السياسة التي يمارسها نظام جنوب افريقيا ضد شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا لا تختلف بشكل من الاشكال عما يمارس في البلدان الواقعة تحت القبضة الاستعمارية . ان القمع الوحشي لحركات التحرر الوطنية وقتل الاشخاص الابرياء في شارب فيل وسويتو وفي أى مكان آخر ، وسياسة تدمير الوحدة الوطنية عن طريق انشاء البانتوستانات . ونهب الثروات الطبيعية ، والاستغلال غير الانساني للعمال الافارقة ، كل ذلك يشبه تماما المظاهرات الاستعمارية التي تقوم بها القوى الاستعمارية في افريقيا وفي كل مكان آخر في العالم .

ومن أجل ان نقيم الرابطة بين الفصل العنصري والاستعمار ، يكفي ان نرى التواريخ والفترات التي تقرر فيها دعم القوات العسكرية في جنوب افريقيا . فطبقا للتقرير الذي أشرت اليه ، فانه في عام ١٩٦٠ - اى في عصر حصلت فيه العديد من الدول الافريقية على الاستقلال ، وفي الوقت الذي هزت فيه مذابح شارب فيل الرأي الدولي - قرر نظام الجنوب الافريقي زيادة ميزانيته العسكرية بشكل كبير . وقد تقرر الدعم العسكري الثاني في عام ١٩٦٣ ، وبعبارة اخرى بعد انشاء منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر قمة دول افريقيا المستقلة الذي انعقد في اديس ابابا في نفس هذا

العام .

ان حكومة جنوب افريقيا ، قد واصلت على التوالي سياستها في توسيع وتحديث قواتها العسكرية بعد حصول أنغولا وموزامبيق على استقلالهما . ان سياسة العدوان الاستعماري ، قد حدثت بنظام جنوب افريقيا الى ان يعتمد في كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ما يسمى ببرنامج الدفاع المعدل ، والذي بفضل يمكن لجنوب افريقيا ان تتدخل عسكريا في بلدان افريقية اخرى جنوب خط الاستواء .

وفي سياستها لاستفزاز واثارة البلدان الافريقية وارهاب وتخويف شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، فان جنوب افريقيا تطور الآن قبلتها النووية مستخدمة اليورانيوم المشع الذي تستغلها الانظمة المنصرية والاستعمارية في جنوب افريقيا استفلالا غير قانوني . ان الشركات عبر الوطنية تحقق ارباحا خيالية وطائلة كنتيجة لنظام الاستفلال الاستعماري ، الذي ليست له حدود . ان هذه المصالح الاقتصادية قد دفعت ببعض من وضعوا مصالحهم بين المطرقة والسندان الى ان يعلنوا انهم مستعدون لقرار تدابير بهدف اعطاء طابع الانسانية للفصل المنصري عن طريق زيادة الاجور وغير ذلك من الوعود الاخرى . ومع هذا ، فان هذه المواقف لا يمكن بأى حال من الاحوال ان تغير أى شىء في ظل القوانين والقواعد التي تحكم الاستثمارات والتجارة . والشىء الوحيد الذي قد تفعله هو ان تخنق صوت الضمير وتهدىء من روع الناخبين .

وعندما تعلن الحقائق عن نفسها ، فان من ينخدع هم اولئك الذين لا يدركونها فقط . ان حياة العامل الاسود تسوء يوما بعد يوم . ان الرجل الملون ، ان يخضع لنظام الاستفلال هذا ، لا يستطيع ان ينعم بالخيرات الاقتصادية للانتاج الذي أسهم فيه في أشق الظروف وأكثرها انزلالا . ان الاستثمارات في ذلك البلد ، والتسهيلات المصرفية الاجنبية تعتمد على هذا الاستفلال غير الانساني في حساباتها لتحقيق ارباحها .

ومع ذلك ، فان السياسيين المحنكين قد حاولوا ان يقارنوا الفصل المنصري بانتهاكات حقوق الانسان في العالم ، ولكن هذه المقارنة ليست في محلها ، ذلك ان الفصل المنصري لا يتجاهل فقط الحقوق السياسية والمدنية لشعب جنوب افريقيا بل انه يذهب الى أبعد من ذلك ان يرفض أيا من الحقوق والحريات الاساسية اللاصقة بالانسان . ان الرجل الاسود والرجل الملون يخضع للاستعباد وللانضطهاد الدائم . ان الرجل الاسود والملون محروم من حقه في وطنه الاصلي

على أرض أجداده ، وقد طرد من دياره ومن أرضه الخصبة من أجل ان يرسل هو واقرانه السـود جماعات الى مناطق جافة . ان الاشخاص الذين يطلق عليهم لفظ الطونين يعانون من نظام غير انساني لا يعرف له مثل .

ومن أجل نضال أكثر فعالية للفصل العنصرى ، فاننا يجب ان نعترف أولاً ما هو وضعه الحقيقي . وكما أشرت آنفا ، فان الفصل العنصرى ليس سوى عنصرية مشوبة بالاستعمارية والامبريالية . ان الفصل العنصرى جريمة ضد البشرية . وهكذا فان المجتمع الدولى بأسره وجميع الدول الاعضاء او غير الاعضاء في منظماتنا ، يقع عليهم واجب مقدس ، ألا وهو الاستمرار في الادانة والتنديد بجميع اولئك الذين ارتكبوا هذا الجرم الخطير ازاء المجتمع المتكامل الذى يجب علينا ان نبنيه جميعا . ويعنى ذلك ايضا انه يتعين علينا ان نقاوم كارثة عصرنا هذا وان ننهي كل تعاون سياسى وثقافى واقتصادى وعسكرى معها .

ان التنديد بنظام جنوب افريقيا العنصرى في المحافل الدولية ، يجب ان يقترن بأعمال محددة من شأنها ان تستبعد أية مساعدة لهذا النظام . ومن المثير للقلق ان نلاحظ اليوم ان بعض الدول تقوم بدعم علاقاتها مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا في المجالات الاقتصادية والعسكرية بل والنووية . وفيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية ، فمن المؤسف ان رؤوس الاموال الاجنبية تتدفق على جنوب افريقيا من أجل دعم اقتصادها الذى يعتبر سند السياسة العسكرية لحكومة جنوب افريقيا . ان القروض الهائلة ذات الاقساط طويلة الاجل المقدمة من قبل البنوك الدولية في بعض البلاد الغربية لهي ضمان لدعم أداة الفصل العنصرى . ان الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول الغربية تستثمر في الاضطلاع بدور هام في اقتصاد جنوب افريقيا .

ان المشاركة المالية في خطة اثاره اليورانيوم تعزز القدرة النووية لهذا النظام الذى ندد به المجتمع الدولي . ان حكومة جنوب افريقيا العنصرية تجني ارباحا مالية وتجارية من الاستثمارات الكبيرة للدول الغربية ، ويفضل هذا ، فان اقتصاد جنوب افريقيا لن يتأثر كثيرا بالعقوبات الاقتصادية التى يمكن ان تفرضها ان عاجلا او آجلا الامم المتحدة ، التى يجب ان تواجه هذه المسؤوليات اذا ارادت لنفسها البقاء .

ان الدول الغربية التى ناضلت ضد النظام الهتلري ، لا يمكنها ان تدعم نظام فورستر ونظام بوثا بحجة انه سند العالم الحر في جنوب افريقيا . وبدلا من المطالبة بعدم العنف الذى يعني الاستسلام ، يجب ان تنهي اى تعاون عسكري وسياسي واقتصادي مع نظام جنوب افريقيا . وبعد مذابح شارب فيل وسويتو ، فان شعب جنوب افريقيا من حقه ان يستمر في نضاله وذلك للحصول على جميع الوسائل الممكنة والملائمة ، التى يختارها بطا في ذلك النضال المسلح . وفي مواجهة دكتاتورية واضلها هتتر ، فان جميع الشعوب المحبة للحرية قد حملت السلاح في عناد ، وذلك للدفاع عن كرامتها وعن حياتها . ولكي تصد العدوان ، فان الحكومات الغربية قد وجهت ندا الى رفاقها الشيوعيين من اجل الحصول على تعاونهم . فلماذا لا تستطيع حركات التحرر في الجنوب الافريقي ان تنهج نفس النهج ، عندما دقت ابوابا اخرى دون جدوى ، او عندما تقع الشعوب التى يمثلونها ضحية للنظام الاجرامي الذى يسيره العالم الذى يسمى بالحر ، والذى يقدم الاسلحة الفتاكة والطائرات المقاتلة وأجهزة العنف ، ضد شعب مسالم يطالب بالحرية والمساواة .

وازا تصعب النظام العنصرى وتشبثه في جنوب افريقيا ، فان المجتمع الدولي لا بد ان يؤيد المناضلين من اجل الحرية ، وأن يدعم حركات التحرر في جنوب افريقيا وأن يقدم اليها المساعدة المادية والمعنوية والسياسية والدبلوماسية التى تمكنها من الانتصار على نظام الفصل العنصرى والعنصرية .

ان وفدى يوجه ندا الى الاتحادات العمالية لمساعدة العمال الملونين في جنوب افريقيا على تحرير انفسهم من هذا النظام الاستغلالي ، كما نوجه اليها ندا لكي توقف تعاونها مع الشركات عبر الوطنية التى تستثمر اموالها في جنوب افريقيا .

واننا لنأمل في ان تقوم الصحافة وأجهزة الاعلام الاخرى باظهار حقيقة وجه الفصل العنصرى ، ونوجه ندا الى جميع المنظمات الدولية والحكومية والخاصة لكل تدعم عطلها ضد الفصل العنصرى .

وأخيرا ، فنحن نطالب الحكومات بأن توقف كل عون او مساعدة لجنوب افريقيا ، او اى تعاون مع هذا النظام .

ان وفدى يحث مجلس الامن على ان يفكر في تطبيق احكام الفصل السابع من الميثاق ، بالاضافة الى التدابير الواردة في المادة ٤١ ، ضد تلك الدولة التي تمثل سياستها رفضا لمبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة ، وتمثل انتهاكا صارخا للاعلان العالمي لحقوق الانسان . لقد آن الأوان لكي نفرض العقوبات الاقتصادية ضد هذا النظام الذى يضطهد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، ويحددنا الامل في ان يتخذ مجلس الامن قرارا سريعا اكثر من ذى قبل ، بشأن التعاون العسكرى والنووى مع جنوب افريقيا .

ولنا وطيد الامل في ان مجلس الامن سيحذو ونفس حذو والجمعية العامة التي بموجب قرارها ١٠٥ / ٣٢ جيم ، طالبت الجمعية :

” جميع الدول ان توقف كل تعاون اقتصادى مع جنوب افريقيا ، وان تتخذ تدابير فعالة للحيلولة دون القيام بأى تعاون من قبل الشركات الواقعة تحت سلطتها ” .

: ٩

” ان تفرض حظرا على البترول والمنتجات البترولية الى جنوب افريقيا وعلى الاستثمارات في صناعة البترول فيها ” .
ومن غير المقبول ان تتم التضحية بملايين من البشر الابرياء من اجل مصالح مادية أو استراتيجية لا مستقبل لها ، لان هذه الشعوب سوف تنتصر في النهاية .

السيد أويونو (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : منذ حوالي

ثلاثين عاما ، فان المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الامم المتحدة ، يواجه موقفا شنيعا يجرى التنديد به من وقت لآخر ، أصبح عارا في جبين البشرية في القرن العشرين ، سواء بالنسبة الى الكرامة الانسانية أو بالنسبة الى حقوق الانسان ، ان هذا الوضع يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، وهو نتاج لسياسة الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا .

ومنذ سنتين ، عندما تقرر معالجة هذه المسألة في الجلسات العامة ، فان جمعيتنا

قد اعربت عن قلقها من الوضع الخطير ، الذى يواجه كلا من افريقيا والمجتمع الدولي ، نتيجة لسياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، تلك السياسة التي ادانت عالميا كجريمة تمارس ضد البشرية ، كما حددت جمعيتنا الطرق والوسائل التي يمكن بها رفع هذا البلاء عن مجتمع جنوب افريقيا ، وليصبح مجتمعا متعدد الاجناس ، مجتمعا ديمقراطيا يتمتع فيه الجميع بفرص متكافئة من اجل ضمان التقدم لجميع الافراد .

ان التطورات الاخيرة التي طرأت على الوضع في هذه المنطقة من العالم - وهناك بعض جوانب لها اهميتها لا محالة بيد وان منظمنا قد عجزت عن مراقبتها - لا تدعو الى التفاؤل . وبالإضافة الى ذلك ، فان حقيقة ان هذه السنة قد اعلنت كسنة دولية لمناهضة الفصل العنصرى وستشهد الذكرى الثلاثين للمصادقة على الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، قد اضفت على مناقشاتنا اهمية خاصة ، ان انها تتيح للجمعية العامة فرصة ان تطلع بمسؤولياتها وفقا لاحكام الميثاق .

وفي هذا الصدد ، فاني اريد ان اشيد بالتقرير المستفيض للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، الذى الهتم جمعيتنا وضع سلسلة من التدابير التي يتعين علينا اتخاذها لعزل نظام جنوب افريقيا ولتصفية الفصل العنصرى .

ان الاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى اقر منذ ثلاثين عاما ، قد اعرب وأعلن بوضوح عن مطامح الانسان بعد ويلات الحرب والآلام التي عانت منها البشرية ، وذلك من اجل التطلع الى مستقبل افضل . ان ثمان وعشرين مادة من بين الخمسين مادة التي يتضمنها الاعلان الذى اقر عالميا حقوق الانسان ، تبدأ بهذه الكلمات " ولكل انسان الحق " . وثمانى مواد اخرى تبدأ بهذه الكلمات " لن يخضع احد ل... " . وجميعها تهدف الى حماية الحقوق الاساسية والحريات . ان جميع هذه المواد لها هدف واحد ، هو ضمان الحقوق المتساوية للجميع " دون تمييز لنوع او لعنصر او للون او لجنس او للغة او لعقيدة " .

ان هذا الاعلان الذى لا توجد حاجة لاثبات أهميته ، يشكل مجموعة من القيم التي يجب على الدول وعلى المجتمع الدولي أن تظل ملتزمة بها . والشهيد على ذلك يكمن في أبعاد وكثافة المناقشات المكرسة لهذه القضية سواء في الجمعية العامة أو خلال اللقاءات الدولية الأخرى . وشهيد على ذلك أيضا أن معنى الأحكام الدستورية لمعظم دولنا تشير الى هذا الاعلان .

ولكن ما هي الحال يا ترى بعد اعتماد هذا الاعلان ؟ هل يسمح لنا النقاش الذى نشترك فيه اليوم والذى أصبح تقليديا أن نأمل في قبس من الضوء ينير الليالي الحالكة التي يعيشها السكان الأفارقة في افريقيا الجنوبية ؟

فمنذ ٣٠ سنة ظهرت في الجنوب الافريقي عبارة الفصل العنصرى التي ترمز لذهاب سياسي قائم على احتقار الرجل الأبيض للرجل الأسود ، وعلى اخضاعه له . ولمن تخول له نفسه الشك في الطابع العنصرى الأساسى لهذه السياسة ، أريد أن أشير الى عبارات صاحب هذه النظرية ، بالرغم من الاشتمزاز الذى أشعر به تجاه هذا العمل ، فقد قال :

” وأحد المظاهر البارزة في العصر الحالي هي تنوع الأجناس البشرية ، لقد خلقت الأجناس منفصلة وهذا الفصل يجب المحافظة عليه ، حتى لو فرضت علينا الظروف الاقتصادية أو ظروف أخرى بعض الاختلاط بين الأجناس . ولتحقيق هذا الهدف يجب المحافظة لدى البيض على الاحساس باللون ، وتنمية هذا الاحساس فيهم حتى يمكن المحافظة على نقاوة العرق . ان الجنس الأبيض في جنوب افريقيا وهو وريث الحضارة الغربية المسيحية ، عليه أن يقوم برسالتين : الرسالة الأولى ، تجاه الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولى الذين ينتمون الى الحضارة الغربية المسيحية ، والرسالة الثانية ، هي تجاه العروق الملونة التي تضطره الأحداث الى الاتصال بها والتي لم تتعد مرحلة الحضارة البدائية أو المتخلفة جدا . ولهذا يجب رفض مبدأ المساواة المدنية . وهذا الموقف السىادى يفرض في مقابله واجبا لا يجب الحيد عنه وهو فرض وصاية مسيحية على غير البيض” .

ومن جهة أخرى فان النظام الأساسى للحزب الوطنى الافريقي تنص في البند الثانى عشر

منها على مايلي :

” ان الحزب يعتبر نفسه المفوض المسيحي للعرق الأوروبي وانه يناهض بشدة لكل اختلاط بين الجنس الأوروبي والجنس غير الأوروبي ” .

ان هاتين الاشارتين لا تسلط الضوء على الأبعاد الحقيقية للسياسة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا فحسب ، وانما تفسر كذلك أوجه التواطؤ المتعددة والقوية التي يستفيد بها هذا النظام الذي يسمى نفسه ” المفوض المسيحي للعرق الأوروبي ” . فهذه القوى هي التي ساعدت هذا النظام على تحدى المجتمع الدولي ومواصلة سياسته اللانسانية بكل تصميم ودون عقاب .

ومن الممل أن أشير أيضا امام جمعيتكم ، الى كل الجرائم والفظائع وأعمال العدوان التي مارسها ولازال يمارسها نظام جنوب افريقيا العنصرى ، ولكن أريد أن أؤكد على ثلاث جوانب يمتاز بها هذا النظام في مرحلته الحالية .

أولا : ففي محاولته الأخيرة فان الفصل العنصرى أصبح وهو مهاجم في معاقله الأخيرة اكثر عنفا وقسوة وردعا وقمعا كما تشير الى ذلك ترسانة القوانين الاجرامية التي أصدرها ويطبقها نظام جنوب افريقيا استهزاء بحقوق الانسان الاساسية وكذلك الاعتقالات وأعمال القبس والسجن التعسفي والاغتيالات الجماعية للنساء والاطفال والكهول .

ان جهاز القمع ليوثا وأعوانه لأن له كل الادوات والاعوان التي تسمح له بالتصرف كما يشاء في أرواح ثلاثة أرباع السكان السود ووضعهم تحت سيطرته ، وهبط بهم الى الدرجة الثانية من الانسانية . ان هؤلاء السكان يجدون أنفسهم كأجانب ، أشبه بالقطعان الضالة في أراضيهم ، وفي مسقط رأسهم . وفوق كل ذلك فان نظام معازل البانتوستان يمس بالوحدة الترابية لافريقيا الجنوبية بخلق احتياطات من اليد العاملة الرخيصة ووضعها في متناول الأقلية البيضاء ، والشركات المتعددة الجنسية .

وثانيا ، ان ما يهم التأكيد عليه هنا هو أن جنوب افريقيا أصبحت في قارتنا منطقة اضطرابات وعدم استقرار والموقف فيها محفوف بالمخاطر ويدور باستمرار نظرا للاعتداءات المتكررة ، ولعملية الارهاب التي تقع مسؤوليتها الكاملة على جنوب افريقيا وحدها ، مما يترتب عليه وضع يتسبب بعدم الاستقرار ، وبتوتر خطير ووضع مبهم ومضطرب يهدد السلام والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع .

أخيرا نريد أن نبرز أن كل الاعمال التي تتم ضد الفصل العنصرى قد اصطدمت حتى الآن بصلف وتعنت حكومة بريتوريا وهذا بسبب تواطؤ بعض الدول الغربية التي تسلح جنوب افريقيا ، والتي تزودها بالتقنيات بل وبالتقنية النووية التي تحتاج اليها ، والتي تخصص استثمارات كبيرة لها ولناميبيا وزمبابوى . بل لطبع هؤلاء ليسوا الشركاء الوحيدين ، ولكن دورهم - كما أشرت اليه هنا منذ سنتين - يدعم الفصل العنصرى ويجمد محليا استغلال للسكان الأصليين . أليس من باب التناقض ان يرجع بقاء النظام الافريقي الجنوبي مثله في ذلك مثل نظام سيميث المتمرد وغير الشرعى الى الدعم غير المشروط الذى تقدمه لهما بعض الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الانسان وحمائيتها . ان بعض هذه الدول قد أدلت في الدورة الحالية ببيانات يفهم منها انها تفكر في اعادة النظر في سياستها التقليدية تجاه النظم العنصرية في جنوب افريقيا ، بينما أشارت دول أخرى أقل شجاعة ، الى نيتها في اعادة النظر في تعاونها مع نظام بريتوريا .

اننا نأخذ علما باهتمام بكل هذه الالتزامات ، ونظرا للموقف الراهن يتطلب أن تترجم هذه البيانات الى أعمال ، ويتعين علينا نحن ايضا أن نلتزم بتطبيق بلا قيد ولا شرط القرارات المنبثقة عن منظماتنا في هذا الصدد لوضع حد لسيادة الفصل العنصرى ، وتعسفه في جنوب افريقيا . اننا نؤمن ان الوقت قد حان لاتخاذ سلسلة من التدابير التي ينص عليها الميثاق اذا أردنا أن نتخلص من وأن نصفي هذا النظام الممقوت الذى ينتهك حقوق الانسان الاساسية ، والذى يشيع الرعب في المنطقة ، ويهدد السلام والأمن الدوليين . لأنه كما أعلن في بيانه رئيس الجمهورية المتحدة للكامبيرون سعادة السيد أحمد أهيدجو :

” أصبح جليا اكثر فأكثر بالنسبة للجميع بأن سياسة السيطرة العنصرية في جنوب افريقيا وفي ناميبيا ، وفي زمبابوى ، تشكل تهديدا خطيرا للسلام ، وأنه في صالح البشرية جمعاء أن تبذل كل جهودها لاستئصال هذه الآفة الأليمة والمخزية وذلك عن طريق الاحترام الكامل لكرامة الشعوب ، ولحقوق الانسان في افريقيا ، وبصفة خاصة عن طريق احلال حكم الأغلبية في زمبابوى ، وفي جنوب افريقيا وعن طريق تثبيت استقلال ناميبيا .”

ان الكامبيرون من جانبها قد قررت مساندة شعوب افريقيا الجنوبية في نضالها المشروع من أجل خلق مجتمع متعدد الاجناس يقوم على الحرية ، والمساواة وعلى احترام كرامة الانسان . ولن انهي كلمتي دون أن أعرض على الجمعية الموقرة كلمات صاحب السعادة احمد واهيد جو ، رئيس جمهوريةنا الذى قال :

” ان حقوق الانسان لا تتجزأ ويجب احترامها في كل مكان من جميع الشعوب وسيكون مضللاً أن نعتقد اننا نستطيع الدفاع عنها في جزء من العالم ونسمح بانتهاكها بشراسة في أجزاء أخرى ” .

” أمام اصرار وفطرسه رسل السيطرة العنصرية ، يتعين علينا أن نرد بعزم وصرامة مماثلة من أجل تقديم الدعم لحركات التحرير لاسترجاع كرامة شعوب زيمبابوى وناميبيا وآزانيا ” .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد اختتمنا الان مناقشتنا العامة حول البند ٣٢

من جدول الاعمال . وحتى الان فانه ليس لدينا سوى مشروع قرار واحد مضمن في الوثيقة A/33/L.10 وفي هذا الصدد أود أن ابلغكم بأن الدول التالية قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار المذكور في الوثيقة A/33/L.10 وهي : الهند ، اندونيسيا ، موزامبيق ، وتوغو .

ولقد بلغني أن العديد من مشروعات القرارات تجرى مناقشتها بشكل غير رسمي وسوف تقدم في المستقبل القريب . والجلسة التي ستبحث فيها مشروعات هذه القرارات سوف يعلن عنها في الموعد المناسب .

وقيل أن ارفع هذه الجلسة أود أن أذكر السادة المندوبين باننا غدا سوف نواصل بحثنا في الجمعية العامة للبند ٣١ من جدول الاعمال المعنون ” قضية فلسطين ” وكما سبق ان قررنا فان قائمة المتحدثين في المناقشة حول هذا البند سوف تقفل في الساعة ١٧/٠٠ من بعد ظهر الغد .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥